أثنت المحكمة العليا على قرارها التاريخي باعترافها بأهمية الخبرة العلمية الطبية، وقوتها الثبوتية في تحديد النسب، متجاوزةً بذلك مادة 40/2. وقد استند القرار إلى تطور فحوصات الحمض النووي (DNA)، التي تتجاوز تحليل الدم لتشمل الخصائص الجينية، مما يوفر نتائج دقيقة وحاسمة لتحديد هوية والدي الطفل المتنازع عليه.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي